

اي في ذمة ان كان مسلما
وفرضه المسلم ان كان الاخر مسلما اليه
فلا يصح عقد المسلم معه بعد فرض معين
لان هذا المسلم او المسلم اليه عيش على امر
ويترك كل من يقبض عند او يقبض له سركا

اي ان يسلّم او يسلّم اليه
وانه عيش قبل فسخه
يعتبر في الجلب

اولا وتعتبر روية نكاح ومع سلك اعني يقبض في ذمته **(باب الربا)** انما يحرم في نقد وما

قصدهم تقوتا او نفلها او نفاذا بيع ربوي مجتنبه شرطا حلوه وتقاضيه قبل الفرق

ومماثلة يقبض اليك في بكل غال بعادة الجاز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتوزن في موزون

وفي غير ذلك بوزن ان كان اكبر من ثمره او بعادة بلد البيع او بغير جنسه **والتحذير**

شرط حلوه وتقاضيه في اصول مختلف الجنس وخلوها وادخالها وحواسها والبانها
وتعتبر المماثلة في غير العدايا بحفاف فلا يباع رطب برطب ولا يجاف ولا يكتفي فيما

يتخذ منه حب الاذنين وكسب صرفه ويكتفي في العنب والرطب عصيرا وخله وتعتبر

في لبن لبننا او سمننا او خيضنا صرا فلا يكتفي في باقي احوال الجبن ولا في ما ائثرت فيه النار نحو

طبخ ولا يضربا شير نميز كعسل وسمين واذ اجمع عقد جنسا ربويا من الجانبين

وتختلف

والكسب بالقم غصارة الدهن فمما
والغصارة بالقم ماسا لئلا ينقص
ويأتي من الثقل ايضا بعد
العصر ممتا - وهذا هو المراد
هنا

فان يدق سمن البقر اذا شرب مع العسل
نفقه له ثوب السم القابل وده لادع
الحيات والعقرب اشهى عند البهائم
وقرره ع ف - بجيد

هنيئا او نوعا
او نصف هنيئا
او مائة او هيا
ان شتمك او هيا
على نوعين او
صفتين شتمك
الاف عليها او
على صفتها فقط
شتمك

واراد وقع العهل في حاكم
ضمه صاحب الانثر
اذ الحان من غير له
والان من غير له
بمقتضاه
من غير له
من غير له

واضلف البيع كدحجوة ودرهم بثلثا أو بمدين أو درهمين وكجيد ودری بثلثا

أَوْ بَاحِدَهُمَا فَبِأَيِّ أَطْلُ كَيْفَ خَوَّلَهُمْ حَيَوَانَ (بَابُ) فَهُوَ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وهو ضربا به ويقال ما به فنحرم أجره وثمان مائة وعشرون جبل الحبله وهو نتاج الشجر

بِأَن يَتَّبِعَهُ أَوْ يَتَّبِعُوا إِلَهُهُ وَالْمَلَأْنِجُ وَهِيَ مَا فِي الْبُطُونِ وَالْمَضَامِينُ وَهِيَ مَا فِي

الاصحاب والملازمة بان يلبس فوق بالية ثم يشد على ان الاخير له اذراه

او يقول اذ يستدفع بعنكم والمناذرة بان يجعل التبديعا والحقا بان

بِعَنكَ وَهَذِهِ الْأَنْوَابُ يَأْتِقُونَ عَلَيْهِ أَوْ بِعَنِكَ وَلَكِنَّ الْخِيَارَ إِلَىٰ صِرْهَا أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ مِمَّا

وَالْعَرَبُونَ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَقَطِيعَةٌ قَدْ لَيْكُنَ مِنَ الثَّمَرِ أَنْ ضَيْطُوا وَلَا فَيْتَةٌ

والتفريق لا يجوز صيته وعنف أبيه ٧ وفرعها حتى يميز فان وروى نحو

وَيُجِبُّ فِي بَيْعِهِ كِبَيْتَكَ بِالْفَيْدِ أَوْ بِالْفَيْدِ السَّنَةِ وَيُجِبُّ بِشَرْطِ الْبَيْعِ

بِوَقْفِ الْوَقْفِ وَكِبَيْتِهِ ذَرَعًا أَوْ ثَوْبًا بِشَرْطِ أَنْ يَصْدُقَ أَنْ يَخْطُطَهُ وَصَحَّ بِشَرْطِ خِيَارِ الْوَقْفِ

مَنْ عَيَّبَ أَوْ طَوَّعَ أَوْ أَجَلَ وَرَهْنًا وَقَبْلَ مَعْلُومِينَ لِمَوْضِعٍ فِي ذِمَّتِهِ وَاشْهَادِ
وَأَنْدَلَمَ الْبَيْعَيْنِ الشَّرْطَ وَبَقِيَتْ رَهْنًا أَوْ شَرْهَادِ أَوْ كِفَالَةٍ حَتَّى كُنْشَرْطَ وَصَفٍ يَقْصِدُ

لَكِنْ أَلْعَبِدَ بِنَا أَوْ الدَّيَّةَ مَلًّا أَوْ ذَاتَ لَبَنٍ وَبَشَرْطِ تَقْضَا الْقَبْضِ وَرَبِّ

أَوْ بِالْغَرْضِ فِيهِ كَانَ لَا يَلَاكِلَ الْأَكْثَرُ أَوْ أَعْيَانِهِ بِخَرِاطُفٍ أَوْ عَمَلٍ شَرْطِ الْبَيْعِ مَطَالِبَتِهِ

وَلَا يَصِحُّ دَائِبَةً وَهَلَا أَوْ أَحَدًا كِبَيْتَ خَالٍ بِخَرٍ وَبَدِيلٍ خَالٍ فِي بَيْعِهَا مُطْلَقًا

دَفْعًا لِمَنْ لَمْ يَنْقُضْ مَا لَا يَبْطُلُ بِالْبَيْعِ كِبَيْتَ خَالٍ بِخَرٍ قَدِيمٍ بِأَقْرَبِ حَاجَةِ الْبَيْعِ

لِيُسَمَّى هَالًا فَيَقُولُ الْخَاضِرُ تَرَكِي لَا يَبْعِدُ نَدْرَجًا مَا غُلِيَ وَتَلْقَى دَكْبَانَ شَرِي

والشرط في الاول صحيح لانه فاعليه
وتنبيه على اعتباره الشارع وفي
الثانية ملني لانه لا يورث تنازعا
غالبيا شرعيا

صدرت امة وكما اتفق عليها
فانما صلت فاني بطنها حتى لانه لطفه
الحق وتصير حرة فلا يجزى
بغيرها لانها حامل بحد مقدر

ملكه لا لكهاش
فان لم يكن مملوكا لكان اوصى به لغيره
او كان ماني بطنها حتى فلا يخل
في بيعها لانه للمدعي في بدولي ولا
يبيع ببيع تحقق الثانية وكذا مطلقا
لانه لو باع احدهما منصرفا فلا
يصح كالمس قبله

او دون الاضائي صرح بذلك في العقد
ويغاري من بيع الشجر بدون العلم
بشرها يتيقن وهو التمسك والعلم
بصفاتها

منه

يُقصدُ أَجْرُهُ وَفِي الصِّفَةِ لَفْظٌ مِنْ طَرَفِ الْمُتَرْتِمِ يُدَلُّ عَلَى أَذْنِهِ فِي الْعَمَلِ بِجَعْلٍ فَلَوْ عَمِلَ بِقَبْلِ أَصْنِي
قَالَ زَيْدٌ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا وَلَئِنْ كَذَبَ فَلَا بُشَى لَهُ وَلَكِنْ رَدَّهَ مِنْ أَقْرَبَ فَسَطَطُ وَلَوْ رَدَّهَ اثْنَانِ
فَلَهَا آلاَءُ أَنْ عَيْنِ أَحَدِهِمَا فَلَهُ كُلُّهُ إِنْ قَصَدَ الْآخَرُ عَاقِبَتَهُ وَالْأَوَّلُ قَسَطَهُ وَلَا بُشَى لِلْآخَرِ وَقَبْلُ فَرْدٍ
لِلْمُتَرْتِمِ تَغْيِيرُ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ شُرُوعِ أَوْ عَمَلِهَا بِهَذَا فَلَهُ أَجْرُهُ وَلَكِنْ فَسَخَ وَلَلْأَمْرُ أَجْرُهُ إِنْ
فَسَخَ الْمُتَرْتِمُ بَعْدَ شُرُوعِ وَالْأَوَّلُ لَا بُشَى لَهُ لَوْ تَلَفَ وَرَدَّهَ أَوْ صَرَبَ قَبْلَ وَصُولِهِ وَلَا يَجِبُ لَهُ
لَا سَتِيفًا وَقَلَفَ مُتَرْتِمٌ أَنْكَرَ شُرُوطَ جَعْلٍ أَوْ ذَا (كِتَابُ الْوَصِيَّةِ) أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ
وَبِهِ وَصِيْفَةٌ وَمَوْصُوعٌ وَشَرْطٌ فِيهِ تَكْلِيفٌ وَصَرِيحٌ وَاخْتِيَارٌ فَلَا تَصِحُّ بَدْوْنَهَا وَفِي الْمَوْصُوعِ
مُطْلَقًا عَدَمُ مَعْصِيَةٍ وَغَيْرُهَا كَوْنُهُ مَعْلُومًا أَهْلًا لِلْمَلِكِ فَلَا تَصِحُّ بِحُلِّ سَجْدَةٍ وَلَا لِأَحَدٍ مِنْهَا
وَالْأَمْرُ وَالْأَلِيَّةُ الْآلَاءُ إِنْ فَرَسَ بِهَا وَالْأَمْرُ كُنْيَةً وَتَصِحُّ لِمَا رَقَّ مَسْجُودًا مَصَالِحُهُ وَمُطْلَقًا
وَتَحِلُّ عَلَيْهَا لِلْكَافِرِ قَاتِلٌ وَلِحَالِ إِنْ أَنْفَصَلَ صِيَالُ دَوَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْهَا أَوْ لَارِجَ سَنِينَ

فائل ولم تكن المأة فراشا وارث ان اجاز باقي الورثة والعبق بارثم وقت الموت
وبزهم واجازتم بعده ولا تخرج لارث بقدر حصته في الوصية لرفيق وصية لبيده فان
عشق قبل موته فله وفي المصيبة كونه مباهما ينقل فتح مجل ان انفصل حيا او مضافا علم
وصوده عند ها وبشر وحمل ولومعد ومعين وبمبهم وبجس يقين ككتاب قبل تعليم
وزيل وخبر محترمة والواص من له كلاب بكتاب وبها وله متول صحت او من له طبل لهو
وطبل جبل بطبل علم الثاني وتلفد بالاول الا ان صلح للثاني وفي الصيغة لفظ
يشعر بها صحتة كالوصية له بكذا او اعطوه له او صوله بعد موت وكناية كوله من مال
وتلزم بموت مع قبول بعده ولو تباخ في معين والرد بعد موت فان مات لا يبدل
المصر يطلب او بعده خلفه وارثه وملك الوصل من قون ان قبل ما بان انه ملكه
بالموت وتتبع الفوائد والموتة ويطالب موصوله بها ان توقف في قبوله (فصل)